مشروع شركة فسفاط جفصة البيئي

رقم المشروع: ٥٥٩٣٠

الحالة الراهنة للمشروع: في مرحلة الاستكشاف

الموقع: تونس

قطاع الأعمال: الموارد الطبيعية

نوع الإشعار: حكومي

تاريخ المو افقة: ١١ يونيو/حزيران ٢٠٢٥

تاريخ الإفصاح: ١١ أبريل/نيسان ٢٠٢٥

وصف المشروع:

تقديم قرض سيادي بقيمة ٩٠ مليون يورو لصالح شركة فسفاط جفصة "الشركة" شركة تعدين مملوكة للدولة في تونس. يُموَّل القرض تركيب مكابس ترشيح (لزيادة استعادة المياه من مخلفات التعدين) والاستثمارات المرتبطة بها في مرافق المعالجة التابعة للشركة، بالإضافة إلى شراء معدات تعدين حديثة لدعم عملياتها في تعدين الفوسفات.

أهداف المشروع

يُعدّ قطاع الفوسفات أحد الركائز الأساسية لاقتصاد تونس، حيث ساهم تاريخيًا بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات. إلا أن القطاع واجه تحديات خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تراجع في مستوى الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن إنتاج الفوسفات يستهلك كميات كبيرة من المياه، وتسعى الشركة إلى زيادة مستويات إعادة تدوير المياه، خاصةً في ظل شح الموارد المائية في منطقة جفصة حيث تزاول الشركة أنشطتها. بشكل عام، تُسهم استثمارات البنك في دعم جهود الشركة لتحسين معدلات الإنتاج بطريقة مستدامة ومسؤولة بيئيًا، مما يعزز استدامة الموارد، ويتماشى في الوقت ذاته مع أهداف تونس المناخية.

أثرالتحول

درجة أثر التحول المتوقعة: ٨٧

ينتج أثر التحول المتوقع للمشروع من مساهمته في سمتي التحول "جيد الحوكمة" و"أخضر".

جيد الحوكمة: يدعم المشروع الإصلاحات في شركة فسفاط جفصة (CPG)، من خلال تعزيز ممارسات البيئة والصحة والسلامة (EHS)، والحوكمة المؤسسية، والإدارة والتقارير المالية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والرقمنة.

أخضر: يمول البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تركيب مكابس ترشيح لزيادة معدلات إعادة استخدام المياه، مما يقلل الاعتماد على استخراج المياه الجوفية ويساهم في التخفيف من حدة شح المياه في المنطقة.

يحظى المشروع أيضًا بدعم من خلال حوار سياسات مع وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، يهدف إلى وضع مسار منخفض الكربون ("LCP") لقطاعي الفوسفات والأسمدة في تونس، بالإضافة إلى تعزيز الإطار التنظيمي لقطاع التعدين لجذب المزيد من الاستثمارات.

بيانات العميل

شركة فسفاط جفصة

تُعدّ شركة فسفاط جفصة شركة مملوكة للدولة، وتعود بدايات عملياتها إلى عام ١٨٩٧. تستخرج الشركة وتعالج خام الفوسفات من عدة مناجم سطحية، تقع بشكل رئيسي في منطقة جفصة.

ملخص التمويل المقدم من البنك

۹۰ مليون يورو

تكلفة المشروع الإجمالية

۹۰ مليون يورو

عنصرالإضافة

يتمثل عنصر إضافة المشروع في التزام البنك بحوار سياسات مع حكومة الجمهورية التونسية، مما يُسهم في تحسين البيئة التنظيمية لقطاع التعدين وتطوير مسار منخفض الكربون (LCP).

وعلى المستوى المؤسسي، يدعم البنك تنفيذ خطة تطوير مؤسسية تهدف إلى تحسين ممارسات الشركة في مجالات البيئة والصحة والسلامة، والحوكمة المؤسسية، والتقارير المالية.

الملخص البيئ والاجتماعي

صُنف المشروع من الفئة B (وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩). من المتوقع أن يسهم المشروع في تقليص الطلب على المياه في منطقة تعاني من شح المياه من خلال إعادة تدوير المياه التي يتم صرفها حاليًا في البيئة. بما يؤدي إلى تقليل الضغط على احتياطيات المياه الجوفية المحلية. علاوة على ذلك، يعمل المشروع على تحسين إدارة مخلفات التعدين في مواقع محددة وتقليل التأثيرات البيئية المرتبطة بها. تُجرى الفحوصات البيئة والاجتماعية النافية للجهالة من قبل استشاري، وقد شملت حتى الآن زيارة ميدانية ومراجعة العديد من الوثائق. تشمل مجالات التركيز الرئيسية ظروف العمل وأحكام الموارد البشرية، واستخدام المياه، والانبعاثات والتصريفات، وإدارة المخلفات ومخلفات التعدين، وصحة وسلامة العمال والمجتمع، والاستحواذ على الأراضي، ومشاركة أصحاب المصلحة، والإفصاح عن المعلومات. سوف تُحدث وثيقة ملخص المشروع بمجرد اكتمال الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة. ويُفصح عن ملخص غير فني.

التعاون الفني وتمويل المنح

من المتوقع أن يستفيد المشروع من دعم التعاون الفني الذي يشمل ما يلي:

- الفحوصات الفنية النافية للجهالة: مهمة تقييم جدوى واستدامة خطة استثمار شركة فسفاط جفصة (CPG).
- الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة: مهمة تقييم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة المرتبطة بالعمليات الحالية للعميل والمشروع المقترح، وضمان الامتثال للمتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والقوانين الوطنية، بالإضافة إلى تحديد تدابير التخفيف والفرص لتعزيز الاستدامة.
- برنامج التطوير المؤسسي: يدعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية شركة فسفاط جفصة (CPG) في إصلاح الوظائف التنظيمية والمؤسسية الرئيسية، مثل إدارة البيئة، والصحة والسلامة، والإدارة الاجتماعية، والإدارة المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ((IFRS) والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وإدارة الموارد البشرية، مع تركيز خاص على تعزيز عمليات المشتريات، والحوكمة المؤسسية.

• حوار السياسات: يدعم المشروع وزارة الصناعة والمناجم والطاقة في إعداد مسار منخفض الكربون لقطاعي الفوسفات والأسمدة في تونس ("("LCP")، بالإضافة إلى تعزيز الإطار التنظيمي الحالي لقطاع التعدين.

بيانات الاتصال بالعميل حمدي الهلالي ۲۲. ۲۲ ۲۲۲+

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع ١٠ أبربل/نيسان ٢٠٢٥

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بن

الهاتف: ۲۰ ۷۳۳۸ ۲۱ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com البريد الإلكتروني:

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: ٢٠ ٧٣٣٨ ٦٧٩٤ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام <u>نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة</u> الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب <u>آلية المساءلة المستقلة للمشاريع</u> للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية <u>تقديم طلب للمراجعة</u>، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإليكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.